المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ندوة إطلاق البرنامج التكويني

تعزيز قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان

برنامج تكويني حول بروتوكول إسطنبول (الصيغة المراجعة)

دور الطب الشرعي في حظر التعذيب والوقاية منه

07 أكتوبر 2024

صباح أخير للجميع

السيد رئيس النيابة العامة

أود في البداية أن أهنئ المنظمين على إثارتهم لموضوع يشدد المجلس الوطني لحقوق الانسان على أهميته ويجدد توصياته في كل مناسبة ويؤكد على ضرورته ليس لبناء اليات وأدوات مناهضة التعذيب او الوقاية منه بل لتطوير المقاربات لأدوات تحصن القرار السيادي والطوعي للمملكة المغربية في هذا المجال.

لن يسمح لي حيز هذه الكلمة بالتذكير باتفاقية مناهضة التعذيب ولا الخوض في ملاحظات اللجنة الدولية، لكني سأتوقف عند فحوى بعض الاجتهادات القضائية الدولية،

ونحن في هذا المجمع الكريم، أنها تميز بين التعذيب باعتباره فعل تتوفر فيه معايير خمسة، و معاملة قاسية او اللاإنسانية مهينة والحاطة بالكرامة إذا لم تتوفر كل العناصر الخمسة.

ويعد بروتوكول اسطنبول نسخة 2022، بمقتضياته السبع الرئيسية من كشف وتوثيق حالات ادعاءات التعذيب ،التزام بمبادئ الحياد والاستقلال ،ضمان الإجراءات القانونية والقضائية ،القيام بالفحص النفسي ،وضع إرشادات لإجراء المقابلات وتعزيز القدرات والتحسيس ، البرتوكول إذن ، وثيقة تضع معايير، تم التوافق حولها دوليا، للتحقيق في كل ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، وتوثيقها من طرف العاملين في مجال الصحة لتسهيل التعرف عليها واليوم، هذا اللقاء مناسبة، لتفعيل المقتضى الاخير في انتظار مصادقة المغرب على بروتوكول اسطنبول.

نعرف جميعا، أن الطب الشرعي قد يوفر للمسؤولين القضائيين، تقييم دقيق اعتمادا على العمليات التي يقوم بها لتمكنهم من الأدلة العلمية والموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في التحقيقات القضائية لحماية حقوق الضحايا المحتملين وترتيب الاثر الضروري لأنصافهم والوقاية من التعذيب.

إذن، حضرات السيدات والسادة، يرتبط بروتوكول اسطنبول والطب الشرعي ارتباطًا وثيقًا، لا سيما في سياق حماية حقوق الإنسان ، واطباء الطب الشرعي ضروريون لتنفيذ بروتوكول اسطنبول. وهم مسؤولون عن التوثيق الدقيق والتقييم العلمي لعلامات التعذيب الجسدية والنفسية. ويقدم البروتوكول نسخة 2022 مبادئ توجيهية محددة لهم لاكتشاف وتقييم الآثار اللاحقة للتعذيب بشكل صحيح.

اذن هما يلتقيان معا، الطب الشرعي وبروتوكول اسطنبول، في الهدف المتمثل في ضمان العدالة لضحايا التعذيب، من خلال استخدام أساليب تحقيق صارمة وقائمة على أساس علمي.

ويتطلب تنفيذ بروتوكول إسطنبول، التنصيص على إجراءات قانونية، لانكباب على أي ادعاء بالتعذيب بجدية وصرامة ونزاهة. واهمها منع التعذيب وحماية حقوق الضحايا وضمان عدم الافلات من العقاب وتدريب المهنيين.

وتمثل المسطرة الجنائية، بالنسبة لنا، الاطار الامثل للتنصيص على هذه الاجراءات، وإن كان المشروع الحالي قد ادمج بعض المقتضيات ومنها **الاستعانة بالتسجيل السمعي البصري، حضور الدفاع للاستجواب خلال مرحلة البحث التمهيدي، و عدم تسليم المتهمين لبلدان أخرى إذا**

وجدت شروط تعرضهم للتعذيب او الاختفاء القسري والتحري في ادعاءات التعذيب و مقتضيات جديدة لتعزيز الحماية القانونية لضحايا وإيلائهم العناية بما فيها قضايا العنف وسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية والاتجار بالبشر ضد النساء والأطفال

وأود أن أذكر، أن المجلس قد أوصى، في رأيه، بجوانب أخرى ومنها ان يتم التحري في ادعاءات التعذيب في أي مرحلة من المراحل البحث أو المحاكمة وأن يترتب عليه تلقائيا اجراء فحص طبي، واشعار المعني بالأمر بحقه في اجراء فحص طبي مضاد. كما أوصى أن يكون عبء الاثبات في قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي تتحمله السلطات المكلفة بإنفاذ القانون، وعدم تحميله للضحايا.

إن بروتوكول إسطنبول والطب الشرعي، السيدات والسادة، يمثلان ركيزتين أساسيتين في حماية حقوق

الإنسان، ومناهضة التعذيب وسوء المعاملة والوقاية من خلال أدواتهما المعيارية والعلمية، ويسهم كلاهما في ضمان العدالة وإنصاف الضحايا واعتماد إجراءات جنائية صارمة ومستقلة،

كما ذكرت سابقا، الحضور الكريم، هي إذن علاقة وجود وارتباط، بل ارتباط وثيق بين بروتوكول اسطنبول والطب الشرعي، لا سيما في سياق فعلية حماية الحقوق. قد يشكل الحوار التشريعي لمشروع قانون المسطرة الجنائية مناسبة استثنائية لتكريس هذه الإجراءات وتعزيز حماية الأفراد من أي ادعاء للتعذيب في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.